Ref: PRS 2021/11/1068 02.11.2021

اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

يؤدي الافلات من العقاب الى زعزعة مجتمعات بكاملها من جرّاء اخفاء انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان والفساد والجرائم

نشرت يوم الثلاثاء الموافق 2 نوفمبر 2021، سبعة عشر (17) منظمة غير حكومية ليبية، من بينها منظمة التضامن لحقوق الإنسان، بيانا مشتركا طالبت فيه حكومة الوحدة الوطنية إلى تطبيق ما جاء في تقرير سلامة الصحفيين الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والذي اشتمل على العديد من الممارسات الجيدة في مجال سلامة الصحفيين، وأوصت بضرورة إنشاء هيئة دستورية مستقلة تعمل على استقلالية وحرية وسائل الإعلام وتنظم عملها وفق المعايير المهنية.

وحثت المنظمات الموقعات الصحفيين والإعلاميين على الالتزام بالقيم العليا لمهنتهم، والعمل على مناهضة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ودعتهم إلى ممارسة دورهم في اجتثاث جذور العنصرية وكره الأجانب.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان تدعو حكومة الوحدة الوطنية إلى الإفراج الفوري عن المصور الصحفي صدام حسين الساكت، الذي تم اختطافه من أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في طرابلس. إنهاء اعتصام مئات اللاجئين أمام مقر المفوضية السامية يكون من خلال معالجة الأسباب التي جعلتهم بدون مأوى[1]، وليس بحجب الحقيقة من خلال اختطاف مصور صحفي.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس - ليبيا
2 نوفمبر 2021

[1] اعتصام اللاجئين أمام مقر المفوضية السامية للاجئين هو من تداعيات حملة الاعتقالات العشوائية التي نفذتها سلطات الأمن التابعة لحكومة الوحدة الوطنية يوم 1 أكتوبر 2021. منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "فشل السلطات الليبية والمفوضية السامية في أداء الواجب يؤدي إلى تفاقم أوضاع اللاجئين في طرابلس بشكل خطير"، 24 أكتوبر 2021.

نص البيان المشترك:

اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

"أحد عشر [11] يوماً على تغييب المصور الصحفي حسين الساكت في طرابلس"

يحيي العالم اليوم 2 نوفمبر، اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين[1]، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها[2] الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2013 لمواجهة ظاهرة ثقافة الإفلات من العقاب[3] وما اعتبرته تحديات رئيسية أمام تعزيز حماية الصحفيين.

واشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الي ضرورة اعتبار الصحفيين والإعلاميين في مناطق النزاع المسلح أشخاص مدنيين ويجب احترامهم وحمايتهم بمقتضي القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات والمعاهدات الموجبة بحماية المدنيين.

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (2006 – 2020)، قتل ما يقارب 1200 صُحفي وهم يؤدون عملهم بنقل الاخبار والمعلومات الى الناس. وفي 9 حالات من أصل 10 يبقى الفاعل بلا عقاب[4]. إن الافلات من العقاب يؤدي الى مزيد من جرائم القتل كما أنه دليل على تفاقم الصراع وعلى تداعي القانون والانظمة القضائية. وأعربت منظمة اليونسكو عن خشيتها من أن "يؤدي الافلات من العقاب الى زعزعة مجتمعات بكاملها من جرّاء اخفاء انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان والفساد والجرائم".

وفي ليبيا، لا يزال الصحفيون والاعلاميون يعانون منذ عقود من غياب البيئة الملائمة التي تسمح لهم بالقيام بأعمالهم باستقلالية وعدم تدخل السلطات، كانت الصحافة قبل فبراير 2011 مكبلة بالقوانين التي تمنع أي نشاط حر خارج منظومة النظام الحاكم.

وبعد فبراير 2011 كفلت المادة 14 من الإعلان الدستوري المؤقت حرية التعبير وحرية الصحافة وألغت القوانين المقيدة لحرية الصحافة. وشهدت ليبيا خلال السنوات الاولى من ثورة فبراير تطور ملحوظ في حرية الصحافة وحرية التعبير إلا أنه ما لبثت أن ظهرت خطوط حمراء جديدة مع تفاقم الأزمة السياسية وتدهور الحالة الأمنية.

ويتعرض الاعلاميون في ليبيا إلى العديد من الانتهاكات، وفقا لتقرير المركز الليبي لحرية الصحافة[5] "سُجل منذ 1 مايو 2019 إلى 30 أبريل 2020) 70 اعتداءً"، ورصد تقرير المنظمة الليبية للإعلام المستقل[6] 29 اعتداءً في الفترة من مايو 2020 إلى مايو 2021. الاعتداءات كانت متفاوتة الخطورة، وصلت في بعض الأحيان إلى التهديد والشروع في القتل، بالإضافة إلى جملة من الانتهاكات الخطيرة الأخرى كالإخفاء القسري

والاعتقال التعسفي والضرب والإيذاء والطرد التعسفي والمنع من العمل والهجمات والتصعيد ضد وسائل الإعلام وصولا إلى الملاحقة القانونية والقضائية". وبالرغم من تراجع عدد حالات الانتهاكات خلال العامين الماضيين، مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه بسبب التهديدات المباشرة وغير المباشرة، أُجبر العديد من الصحفيين إما لترك مهنة الصحافة أو مغادرة ليبيا بحثا عن مكان آمن.

وفي أحدث اعتداء على الصحفيين، قامت مجموعة مسلحة يوم السبت، الموافق 23 أكتوبر 2021، باختطاف المصور الصحفي "صدام حسين الساكت" 31 عاما، أثناء تغطيته لوقفة احتجاجية لمهاجرين امام مبنى مفوضية اللاجئين في منطقة السراج بطرابلس. المجموعة المسلحة كانوا يستقلون سيارة "هونداي سوناتا" بيضاء معتمة، واقتادوا صدام الساكت إلى مكان مجهول[7].

تدعو المنظمات الموقعة على البيان إلى تطبيق ما جاء في تقرير سلامة الصحفيين الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[8] والذي اشتمل على العديد من الممارسات الجيدة في مجال سلامة الصحفيين، كما توصي المنظمات بضرورة إنشاء هيئة دستورية مستقلة[9] تعمل على استقلالية وحرية وسائل الإعلام وتنظم عملها وفق المعايير المهنية.

كما تدعم المنظمات الموقعة على البيان توصيات الأمم المتحدة بدور الإعلام الحر في اجتثاث جذور العنصرية وكره الأجانب، وتحث الصحفيين بالالتزام بالقيم العليا لمهنتهم والعمل على مناهضة خطاب الكراهية.

المنظمات الموقعة على البيان:

1. حقوقيون بلا قيود، بنغازي،
2. منظمة وحدة وطن، مصراتة،
3. جمعية الشراع لمكافحة الإيدز والمخدرات،
4. منظمة شباب ماترس، ماترس،
5. منظمة رواد الفكر ماترس، ماترس،
6. المنظمة العربية الدولية لحقوق المرأة، طرابلس،
7. منظمة 17 فبراير للبيئة وحقوق الإنسان، مصراتة،
8. جمعية تبينوا لحقوق الانسان، نالوت،
9. منظمة صوت المهاجر لحقوق الانسان، الزاوية،
10. منظمة التغيير للتنمية، الزاوية،
11. منظمة شباب التوارق للحوار والمناظرة، سبها،

12. منظمة التضامن لحقوق الإنسان، طرابلس،
13. مؤسسة الصحافة الحرة، صبراتة،
14. جمعية الخير للأشخاص ذوي الإعاقة، صبراتة،
15. جمعية بصمة أمل لأطفال التوحد، صبراتة،
16. منظمة شموع لا تنطفي لذوي الإعاقة، صبراتة،
17. مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان، صبراتة.

طرابلس – ليبيا
2 نوفمبر 2021

[1] الأمم المتحدة: "اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة: "163/68 - سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"، 18 ديسمبر 2013.

[3] بقاء الاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين من دون عقاب إنّما يُوجّه رسالة سلبية للغاية مفادها أنّ نقل "الحقيقة المربكة" أو "الآراء غير المرغوب فيها" من شأنه أن يضع الأشخاص العاديين في ورطة. وإضافة إلى ذلك، يفقد المجتمع الثقة بنظامه القضائي الذي يتعيّن أن يحمي الجميع من الاعتداءات التي تطال حقوقهم. ومرتكبو الجرائم ضد الصحفيين يتشجّعون بالتالي عندما يدركون أنّهم قادرون على مهاجمة أهدافهم من دون أن يضطروا إلى المثول أمام العدالة أبدا.

[4] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو: "تقرير المديرة العامة لليونسكو بشأن سلامة الصحفيّين وخطر الإفلات من العقاب"، 27 أكتوبر 2020. "كتيب بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب".

[5] المركز الليبي لحرية الإعلام: "الإعلام الليبي رهينة الاحتدام العسكري"، التقرير السنوي (2020/2019).

[6] المنظمة الليبية للإعلام المستقل: "الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير في ليبيا من مايو 2020 إلى مايو 2021"، 6 مايو 2021.

[7] منظمة "رصد الجرائم الليبية: "اختطاف المصور الصحفي صدام حسين الساكت من أمام مبنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في طرابلس"، 26 أكتوبر 2021.

[8] مجلس حقوق الإنسان: "سلامة الصحفيين، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، 1 يوليو 2013.

[9] مشروع الدستور، الذي أعدته وأقرته الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بتاريخ 29 يوليو 2017، نص في المادة (163) على إنشاء مجلس أعلى للإعلام والصحافة كهيئة من الهيئات الدستورية المستقلة. انظر الباب السابع "الهيئات الدستورية المستقلة"، المواد رقم (154)، (155)، (156) و (163) من "مشروع الدستور".